

بالنسبة إلى السؤال الذي يتحدث عن تقرير دائرة المحاسبات وهذا السؤال توجهت به إلى كل الوزارات وحاولت أن أجد حلا جديدا يعني دائرة المحاسبات تصدر شيئا تمرره إلى البرلمان يعمل مع الحكومة لأن المشاكل التي فيها تهم كل التونسيين سيكون تعاملهم إيجابيا ولم أت هنا inquisiteur وما يهمني اليوم أن أسمع ما نحن فاعلون أو الخطوات التي اتخذت لتتقدم وما صدر عن دائرة المحاسبات لن يعاد.

صدقا عشت تجربة لم تعجبني مع شخص آخر من "جماعة تحيا" هو السيد وزير النقل، السيد هشام بن أحمد كان جالسا في نفس مكانك وتحدثنا في نفس الموضوع وواعد بأن يقوم بلجنة في الموضوع وواعد بأن يكون فيها نائب من نواب المعارضة لكن ككل وعود "جماعة تحيا" ذهبت أدراج الريح ولا ألوم السيد هشام بن أحمد أو غيره من الوزراء عندما ينتقل رئيس الحكومة إلى منطقة منكوبة يحصل فيها حادث ويقول لهم سأتيكم بالحافلات تنقلكم ثم لا يأتي بها بعد ذلك فأنا لا أستغرب من بقية الوزراء كيف أنهم لا يحترمون وعودهم إن شاء الله يكون الأمر مختلفا معك السيد كاتب الدولة.

قبل التقرير 31 عدت إلى التقرير السابق، قلت لأرى ماذا كانت دائرة المحاسبات تقول في تقريرها فيما يخص الفلاحة. التقرير السنوي 25 تحدث عن التنظيم الهيكلي للديوان 66 خطة وظيفية 18 منها شاغرة، بداية التسعينات هناك 70 عوننا ينتدبهم بصفة تعاقدية ثم يقع التخلي عنهم وتعودهم بنفس الصيغة.

العقد الأهداف 2007-2009 الذي ربط منحة تجميع الحليب بجملة الإنتاج غير موجود، المنحة المسندة في إطار تحسين المراعي فيها إخلالات وفساد السيد الذي عاين هو نفسه الذي اختار ففهما مشاكل.

التقرير عدد 29 تحدث عن منظومة البذور والشتلات وهي أمور استراتيجية للتونسيين، قال التقرير 29/25 أنه لا توجد استراتيجية وطنية في مجال البذور والشتلات.

-غياب هياكل مختصة لمتابعة مؤشرات الأداء.

-غياب التأطير القانوني لإنتاج البذور والشتلات المحورة جينيا وكذلك بيولوجيا.

-غياب نظام معلوماتي.

هذا بالنسبة إلى 29/25 أرجو أن أسمع منك السيد كاتب الدولة أن هذه المشاكل تعاملت معها الوزارة وهل وقع حلها أم لا؟

بالنسبة إلى التقرير 31 وجدنا إسناد أراضي فلاحية خلافا للصيغ والإجراءات القانونية المعمول بها للغرض، بعبارة أخرى نعطي أراض لأشخاص لا يستحقونها "بلغة أوضح" هناك فساد في تقديم هذه الأراضي.

-نقص المعايير الميدانية أدى إلى عدم إنجاز البرامج الاستثمارية المبرجة يعني مصالحكم عندما لا تعين تعطيل الاستثمار هذا جاء في تقرير دائرة المحاسبات.

-عدم تسديد شركات لما تخلد بذمتهم من مستحقات ومواصلة تمتعهم بمنح التشجيع على الاستثمار، يعني السيد لدينا معه اتفاق لا يدفع نصيبه ويواصل تمتعه بالمنح التي هي manque à gagner أو أموال دافعي الضرائب.

-لم تتجاوز نسبة تشغيل 25 بالمائة من الشركات 50 بالمائة في فترة 2012-2016.

-لدينا طول آجال دراسة مطالب التمديد وإبرام العقود التكميلية بين 4 أشهر و12 سنة يعني لدينا بيروقراطية ثقيلة قاتلة يمكن معالجتها.

-التصرف في الأراضي الفلاحية المسترجعة لم تقم اللجنة بالبت في وضعية 12 شركة تم تسويقها بتعليمات من المخلوع قبل 2011 رغم تجاوز آجال إعادة الملفات بما يزيد عن 5 سنوات، بيروقراطية ثقيلة و manque à gagner في أموال التونسيين.

-التصرف في الأراضي الفلاحية المهيكلة لم تضع معايير تنظم إصدار القوائم وصيغ الاستغلال المقترحة مما أدى إلى عدم إصدار أي قائمة لفترة ناهزت 3 سنوات مرة أخرى بيروقراطية ثقيلة.

كما انجر عن غياب المعايير تأخير هام في إبرام العقود مع المستغلين وعوائق في التركيز حيث لم ترم الوزارة سوى 16 عقد استغلال من بين 30 وهو لا يتعدى 54 بالمائة.

حسب تقرير دائرة المحاسبات هناك بيروقراطية ثقيلة في وزارتكم تكلف التونسيين الأموال وتعطل التنمية وتعطل الناس.

ما أريد أن أسمع منك سيدي الوزير لا يهمني من المخطئ ولماذا؟ لكن ما يهمني فعلا هو كيف؟ ما نحن فاعلون في المستقبل القريب وفي المستقبل البعيد كي هذه المشاكل التي صدرت في تقرير دائرة المحاسبات 29، 25 و31 لم تعد موجودة ولكي يكون هناك معنى حقيقي لتقرير دائرة المحاسبات وبغير حياة التونسيين الكلمة لكم سيدي كاتب الدولة شكرا على رحابة الصدر وأرجو أن أسمع خطابا تقنيا واضحا mesurable أكثر منه خطابا سياسيا لو كان السيد الوزير موجودا هنا لكنك توجهت إليه بخطاب سياسي ولكن أحترم فيك قبعة التقني وأعرف بأنك من أحسن التقنيين في الوزارة وأنتظر منكم جوابا تقنيا وشكرا جزيلًا.

إجابة السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة

الموارد المائية والصيد البحري المكلف بالموارد المائية والصيد البحري

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد كاتب الدولة تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالموارد المائية والصيد البحري

شكرا السيد النائب المحترم،

أريد أن أشكرك على ما جاء في كلامك، وأقول بأننا بخصوص الأسئلة المقدمة لوزارة الفلاحة كنت شخصيا وافيتكم بعدد الأجوبة. وكما تحدثت معك فإن مكتبي مفتوح في أي وقت كما ذكرت للسيدة النائبة لا نستطيع أن نتقدم وليس لدينا خلافات مع تونس وهناك قاسم مشترك يجمع كل التونسيين ولا يستطيع أن يقول أحد أنا أحسن من غيري بالعكس واعتقادي أن تكاتف الناس لحلحلة المشاكل التي هي صعبة وأصبحت صعبة جدا بحكم التراكمات التي عاشتها من فترة طويلة.

أشكرك وأقول بأنني على ذمتك حتى ولو أنني لم أقنعك اليوم فإنني على ذمتك في وزارة الفلاحة وأتولى إجابتك عن هذا كتابيا وشخصيا بحكم أنني أتيت وأتحمل مسؤولية مجيبي في هذا الوقت لأن دوري تقريبا وجزء كبير من الأسئلة يهمني في نطاق نشاطي ولكن هناك عدة أسئلة نحن قادرين على الإجابة عنها بحكم التجربة.

على مستوى الأراضي الدولية أقولها كنت رئيسا مديرا عاما على ديوان الأراضي الدولية وديوان الأراضي الدولية كانت مهمته بعد الاستقلال هي التصرف في الأراضي الدولية إلى أن صدر قانون 91 يبدولي الذي أعطى مع إحداث وزارة أملاك الدولة التصرف وكانت الملفات كانت عن طريق الأراضي الدولية وعملت بعد الثورة سنتين أو ما يناهز في وزارة الفلاحة كرئيس مدير عام لديوان الأراضي الدولية وأعرف هذه المشاكل ربما سأضيف فيما بعد كلمة حول التوجهات الكبرى على مستوى هذا القطاع.

حول ما جاء في تدخل السيد النائب المحترم التقرير 31 الذي تضمنت الأسئلة جملة من الملاحظات وليست فيه ملاحظة واحدة بل هي مختلفة تقسمها حسب الاختصاصات:

هناك جوانب إنمائية تتعلق بإسناد الأراضي، استغلالها، متابعة إنجاز البرامج والتصرف في إحياء الضيعات المسترجعة، هذه تهتم بها وزارة الفلاحة، بلغة أخرى إسناد خلية الإسناد واللجنة إلى وزارة الفلاحة بطبيعة الحال دائما برامج الإحياء م adéquation entre ce qui est exécuté. ce qui est programmé. كل هذه في علاقة تنمية.

لدينا علاقة تعاقدية problèmes contractuels هذا بطبيعة الحال نحن في تونس قمنا بوزارة أملاك الدولة كي تحفظ ملك الدولة لذلك كل ما هو تعاقدى إبرام، تمديد عقود، متابعة استخلاص معالم الكراء، هذه تهتم بها وزارة أملاك الدولة لأن لكل واحد اختصاصه مثلا أنت نائب من غير الممكن أن أكون في اختصاصك.

هناك جوانب مالية لأن الإخوة السيد النائب المحترم حتى في إدارة الفلاحة أو في أي مندوبية أو في وزارة كل ما هو أموال يخضع لرقابة المالية عندما أتسلم أموالا أثقلها ولو أكون مندوبية فلاحية أبيع الماء أقوم ب'esprit de consignation يسى تثقيل هذه تتولى بها معينات الكراء وتثقل وجدولة تهتم بها المصالح المركزية.

عندما تفهم un peu les différents intervenants vous voyez les difficultés de coordination بكل صراحة نقولها وهذا ليس عيبا فلا بد من التفكير فيه.

تضمن التقرير إلى جانب هذا المشكل الهيكلي في النقطة الأولى الإشارة إلى تعدد الوزارات المعنية بملف التصرف في الأراضي الدولية المهيكل وكما تلاحظون وزارة الفلاحة ووزارة أملاك الدولة ووزارة الداخلية والولاية لأنهم يشرفون على اللجان الجهوية وتعدد الهياكل في صلب كل وزارة مع عدم وجود تحديد واضح للأدوار بين المهام الموكولة لمختلف الوزارات وهذا أعرفه شخصيا.

يجب أن نعالج هذه المشاكل وسؤالك كيف سيكون ذلك؟ أول شيء وسأقدم لك ما جد بعد هذا التقرير 31 مارس بداية 2019 تم عقد جلسة جمعت الوزراء المعنيين الثلاث فيها تعدد المتدخلين في التصرف في الأراضي الدولية في غياب تركيز منظومة معلوماتية، يعني بكل صراحة on ne peut pas gérer من دون المنظومة المعلوماتية وذكرت أننا في قطاع الصيد البحري قمنا بمنظومة معلوماتية لأن الأوراق قد تضيع بالحرق أو الإتلاف لذلك قمنا بمنظومة معلوماتية في وزارة الفلاحة في كامل قطاع الصيد البحري. لديك مركب وأريد دعوتك وأنا مستعد لذلك لأن هذه المنظومة لا بد منها وشرعوا في العمل بها c'est une application حقل وأعرف أنك تخرج rouge للداخلية، للفلاحة، للأملاك الدولة الى غير ذلك.

رغم كل ما قمنا به بكل صراحة هناك عدم حصر العقارات الفلاحية بصفة عامة، وغياب الرفع الطبوغرافي هذه حقيقة أحيانا نقدم ضيعة فيها 250 هكتارا ربما تجد الطبوغراف وضعت لـ 10 سنوات تجدها 170 أو 180 وتجدها في بعض الضيعات وقد عشت هذا.

ضعف المتابعة والإطار جئت به هي النقاط المتداولة كذلك هناك نقطة لم أذكرها هي ضعف معالم الكراء ما زلنا نتحدث اليوم عن "شكارة شعير و6 شكايير قمح" إذا كان معلوم الكراء ضعيفا لأن معلوم الكراء يذهب إلى الخزينة العامة وإذا كان معلوم الكراء ضعيفا لماذا تحثي لأقوم بمجهود لأنتج أكثر وفي بعض الأماكن يكون العكس.

كذلك حجم المديونية المتخلدة il y avait un grand problème وهناك مجهود بذل فعليا وليست لدي الأرقام من الممكن أن أمدها لكم، عقدنا يوم 5 مارس 2016 مجلسا وزاريا مضيقا حول هذا الموضوع بالذات واتخذوا فيه قرارات بالتقرير السنوي لدائرة المحاسبات c'était la base وكانه audite.

هذه النقاط في سنة 2015 تكررت ولماذا ذكرت 2013، 2014، 2015 في غياب منظومة شفافة، وقع الاتفاق والمقترحات هي الآن بصدد المراجعة، هي مراجعة معينات الكراء في اتجاه الترفيع فيها باعتماد مقاييس تأخذ الطوابق المناخية والمردودية بالهكتار لأننا كنا من قبل كل الطوابق غير مطابقة les étages bio climatiques أنت في قفصة مثلا في السند هناك مركب لضيعة فلاحية لا تستطيع مقارنتها مع الشمال في أوتيك، هذه لا بد من مراجعتها كي نخرج من généralisation.

الشيء الثاني مراجعة القانون عدد 95/21 المتعلق في اتجاه مزيد إحكام القانون 91 هذا هو l'octroi c'est la base لأنه لا تؤجر إلا بالطريقة الثلاثية إما مقاسم عن طريق الجهة المقاسم لصغار الفلاحين وإما des lots techniciens حسب النشر أو شركات إحياء حسب النشر لدينا هنا قطعة فيها 1,5 هكتار ولدينا صاحب شهادة ويريد أن يعمل ويربي الحلزون يمكن أن يكون الوالي متساهلا ولا نترقب أن يأتي إلى تونس وتبقى اللجنة 5 سنوات.

يعني مراجعة القانون 95/21 المتعلق بالعقارات الفلاحية من خلال إحداث لجنة وطنية لمتابعة العقارات الدولية تحدث بأمر حكومي هذا هو الاقتراح الذي قدم.

مراجعة المنشور المتعلق بتمديد مدة الكراء في اتجاه البت في مطالب التمديد قبل انتهاء اللجنة التعاقدية، هذا هو الموضوع ربما لم يذكر بطريقة واضحة في سؤالك، بعض الأحيان شركة ناجحة استثمرت وأقدم بعض الأسماء هناك في TOP كنت زرت أمس ولاية بن عروس il y a à voir يصدر المشاتل إلى كافة العالم ويأتي بالعملة الصعبة ويشغل في docteurs d'état هل أنتظر إلى أن ينتهي عقده كي أزيده سنة أو سنتين؟ لا، يجب أن نفسخ الذين لا يعملون ونقوم ب rapidité ولا نبقي ننتظر ويجب أن يعرف قبل 3 سنوات وهذه معضلة كبيرة جدا في مراجعة القانون. هذه اللجنة بدأت في العمل.

هناك ملاحظات قسّمناها وملاحظات تهم وزارة المالية في اتجاه أن الذي لم يدفع لديك إجراءات تقوم بها بسرعة ولا نطيل بها في اعتقادي أن هذا الموضوع كان فيه تقصير ودائرة المحاسبات أثارتها بدون التعليق عليه.

أريد أن أقدم لك أكثر وإن شاء الله سأقدم لك هذا التقرير وإن كانت لديك ملاحظات سنعود إليها.

تحدثنا بداية عن ضعف متابعة وقسمناها إلى 5 أقسام:

ضعف متابعة ومراقبة المستغلين الفلاحين هذا هو سؤالك، حصلت الجلسة بين وزيرين وزير أملاك الدولة وإقرار تكوين فريق مشترك للمصالح المركزية يتولى إنجاز مهمات المتابعة والمراقبة الميدانية مشتركة لشركات الإحياء والتنمية، الفريق تكوّن بداية من شهر فيفري 2019 وبدأ في العمل، ليس لدي تقريره لكن من الممكن تسليمه لك، وأنا عملت بالجهات؟ لماذا ضعف الأداء يأتي عندما تنقص الدولة مثل إدارة المتابعة لأنه على مستوى الإدارات الجهوية الخاليا المتابعة للمندوبيات الموجودة عن طريق المتابعة في الجانب ليس التعاقد بل الجانب الإنمائي لا ترتقي إلى مصلحة comment voulez-vous que quelqu'un à l'échelle régionale puisse suivre بالرغم من أنه يأخذ مصلحة من شركة أخرى وليست لديه إمكانيات، الارتقاء بهذه المندوبيات الجهوية إلى مستوى دوائر وتدعيمها بالموارد البشرية واللوجستية. قمنا بتحويل في نطاق القانون الهيكلي للمندوبيات وذهب إلى رئاسة الحكومة حول إحداث دوائر معنية بالمتابعة، وأقولها وعملت بالجهات وهناك خلل.

تعصير ومتابعة استغلال المناطق الفلاحية في إطار اختصاص قيادة الطائرات قلنا on peut suivre avec peu de moyens أتينا بمشروع اسمه les Drones من الممكن إن كانت ليست لديك الإمكانيات ولا السيارات drones في إطار مشروع جديد من الممكن أن يساعدنا سواء عن طريق استغلال المناطق السقوية أو عن طريق استغلال الفيضانات وعن طريق وضعية الفيضانات عندما تأتي بصفة عاجلة هذه طائرات قمنا به dans un projet ويبدو أن كل الإخوة سمعوا الإعلان عنها لخدمة قطاع الفلاحة.

النقطة الثانية هي عدم إحكام التنسيق بين المتدخلين malheureusement on ne peut que créer لجان لتراجع تكونت اللجنة وهناك في ماي 2019 ستعرض تقريرها ومن الممكن أن نسلمك التقرير.

كذلك هناك مشكلة دليل إجراءات، ما معنى دليل إجراءات؟ qui fait quoi في حضور عديد الأطراف le qui fait quoi يعني أحيانا نقوم بنفس الدور وأحيانا أخرى on est dans une brèche non exécutée إعداد دليل إجراءات مشترك يشمل مجالات الإسناد والمتابعة والمراقبة والاستخلاص لأن الدليل لا أستطيع أن أكون الخصم والحكم يعني وقع تكليف مكتب دراسات هنا للقيام بهذا العمل ربما تأخرنا لكن على الأقل مرة أولى ما كنا نقوم به منذ 10 سنوات ليس هو نفسه من قبل كانت لدينا العديد من الإمكانيات في المندوبيات لكن اليوم من الممكن إيجاد طريقة أخرى مكتب أجنبي autonome, étranger à l'administration ونعطيه لتكون لديه الشفافية مثل ECOCERT في موضوع البيولوجيا لم لا وتكون هناك تعاقدية car on n'a pas assez de personnel et on n'a pas la qualification requise.

هنا ما هو الهدف منها هو تقريبا تعطي لكل إنسان دوره الموكول له والموضوع الذي تحدثت عنه في البداية هو أننا لا نستطيع العمل به يعني تركيز منظومة معلوماتية مندمجة موحدة للتصرف مثلما قمنا بها الآن المنظومة التي وضعناها للصيد البحري فيها الدفاع لأن

الدفاع لا قدر الله تجاوز المجال البحري من الممكن أن يقع تنبيهه، فيها جانب الصيد البحري وأدعوك السيد النائب وكل من يريد إلى مكنتي لأنه pratiquement on a fait ça تركيز منظومة معلوماتية مندمجة موحدة للتصرف في الأراضي الدولية الفلاحية المهيكلة هذه برمجت وانطلقت.

هذا ما أستطيع إفادتك به جوابا عن أسئلتك بحكم عملي لمدة سنوات في هذا القطاع وعملت في الجهات وأنا مستعد كما ذكرت على ذمتك وفي إطار تفاعلك سأقدم لك هذا الملف مع الشكر.

تعقيب السيد النائب

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد كاتب الدولة، أحيل الكلمة للسيد النائب للتعقيب.

السيد ياسين العياري

شكرا سيدتي الرئيسة.

شكرا السيد كاتب الدولة.

حقيقة مداخلتك كان فيها توصيف أكثر من الحلول ومن المفروض أن التوصيف هو في نطاق عملي لكن أتفهم بأن التقرير حديث الصدور، لكن ما سأحاول فعله كل ما قيل في هذه الجلسة سأسجله قلت قمنا باجتماع يوم 31 مارس، قمنا بلجنة، قمنا بفريق سأحاول قبل انتهاء مدتي النيابية أن أتابع هذا الملف وأرسلك كتابيا وأخبرك بما قامت به هذه اللجنة وهذا الفريق وأتابع الموضوع لو كتب لي أن أكون في المجلس المقبل سأواصل متابعة المسار أو على الأقل أنشرها ليستفيد منها الناس.

تمنيت أن أسمع أكثر حلول هيكلية لأن هنا بيروقراطية ثقيلة تشعر بأن هناك خللا في التقرير في طريقة العمل، طريقة العمل لا تتماشى مع العصر صدقا سيدي كاتب الدولة أنا لا أصدق هذه الحكومة عندما تتحدث عن الرقمنة والنظام المعلوماتي والدراسة هذه الحكومة عجزت عن مضمون على الانترنت وجاء رئيس الحكومة وأعلن بأن المضمون أصبح على الانترنت وبعد السنة اتضح أن المضمون لا يعمل، الحديث جيد لكن عندما نحاسها بموضوعية وتجرد نجدهم يقولون ما لا يفعلون، إن شاء الله قلت بأن الصيد البحري يشتغل، هذا جيد إذا كانت هناك تجربة ناجحة نحن نبارك عملكم لكني أعتقد بأنها "بيضة الديك"، الموضوع الوحيد في الرقمنة التي نجحت في هذه الحكومة إن شاء الله تكون في وزارتك تكون أكثر جدية لأن الأراضي الدولية هي أموال التونسيين، أراضي التونسيين، secteur stratégique "فيه ما نأكل" جميعا وهذا هو المستقبل .

شكرا على الإجابات وكنت أتمنى لو كانت أعمق على الأقل في الجانب الهيكلي سأخذ منك التقرير بعد إذنك ونرجو أن نتعامل بطريقة أكثر سلاسة إذا كانت هناك نتائج أكون سعيدا لو تقدم لي نسخة وإن كان هذا غير ممكن إلا بسؤال كتابي يصدر مني إن شاء الله في أواخر شهر جوان يرد عليك سؤال كتابي حول كل هذا وسنحاول متابعة هذا الموضوع ولم لا أقدم اقتراحات صحيح أنني لست عضوا في الحكومة لكن من الممكن أن نقدم اقتراحات لأن الناس يتحدثون معنا ليس كما يتحدثون معكم لأنه لدينا احتكاك مع الناس سنقدم إن شاء الله اقتراحات شكرا جزيلًا وتمنياتي بالشفاء العاجل للسيد الوزير.